



دلو صابحي
almesfer@hotmail.com



خاطرة نسائية

arob_a@yahoo.com

عروب السيد يوسف الرفاعي

عندما تحدث بعض النواب المحسمين عن تعديل المادة الثانية من الدستور كأول طلب لهم بعد فوزهم بالانتخابات، بدأ الارتباك على أكثر من طرف، فقد بدأ القلق على الكثير من عامة الناس، فيما بدأ الإحراج واضحا على الإسلاميين الأكثر اعتدالا، فلا هم يجرؤون على الرفض، ولا هم متحمسون للقبول.. والسؤال هنا لماذا هذا القلق، مع أن الجميع يؤمن بأن دين الله حق، وأن شرعه هو واحة أمان لكل مسلم، وأن تطبيق شريعته يحمل الخير للمجتمع؟

حول تعديل المادة الثانية من الدستور

في هذا المقال سأجمع المخاوف، وأدعو النواب الإسلاميين إلى أن يأخذوها بعين الاعتبار ويناقشوها ويطلبوا الناس، فهو أدعى للحصول على التأييد والوصول للهدف. أولا: ربما السبب هو الاعتقاد أن المادة الحالية في الدستور لم تمنع في يوم من الأيام الأخذ بأحكام الشريعة ما استطاع المشرع ذلك، وأنها ليست العائق أمام أي رغبة حقيقية في اسلمة القوانين، لذا بدأ الموضوع كزيادة وصفة انتخابية، خاصة انه سبق ان توافرت اغلبية لاقرار هذه المادة ورفض سمو الامير ائذاك التغيير. إذن مادام الطريق مغلقا أمام تعديلها فما الحكمة من شحن الجو العام في وقت مبكر جدا؟ هل الهدف إبراء الذمة من جهة ووضع الحجة على الآخرين ممن لن يصوتوا مع التغيير

ومن ثم تصنيفهم على أنهم لم يرتضوا الحكم بما أنزل الله؟ مع أن رفض بعضهم قد لا يكون رفضا للشرعية، بل رفضا للتوقيت. ثانيا: عكست تلك المطالبة طبيعية الناس الذين سيتولون زمام الأمور، وأولوياتهم، وطريقة معالجتهم، ففيما كان من الممكن أن يبدأوا بمعالجة الفساد وإنعاش الاقتصاد وتصحيح مسار الخدمات العامة، ويؤخروا المطالبة لما بعد هذا الإصلاح، استعجلوا بالطلب، فكسروا صورة سلبية كانوا في غنى عنها. والسؤال هنا: هل مشكلة الكويت الحقيقية اليوم هي عدم إسلامية القوانين أم الفساد المستشري وسوء الإدارة؟ وهل مجرد تغيير هذه المادة سيحل مشكلة الفساد؟ أوليس الأولى البدء بإصلاحات حقيقية قبل أن نطرح هذه المادة للتغيير عليها تجد البيئة القادرة على حمل أعباء قوانين الشريعة وتنفيذها؟

ثالثا: إن القلق سببه أن تعديل المادة الثانية يرتبط بأذهان عامة الناس بإقامة الحدود وفرض الحجاب واستبدال النظام الديمقراطي بآخر شرعي في آخر المطاف، بمعنى أن هذه المطالبة تحيي في أذهان البعض ما يشاع من أن الإسلاميين يتخذون الديمقراطية سلما للوصول للحكم، ومن ثم الاستيلاء عليه بعد ذلك. ويمكن القلق لديهم أن تداول السلطة إن تم بعد تعديل المادة الثانية وإقامة حكم شرعي، فسيكون بين فئة ذات



رؤى كويتية
baselaljaser@baselaljaser.com

مصادقتم على المحك أمام الكويتيين

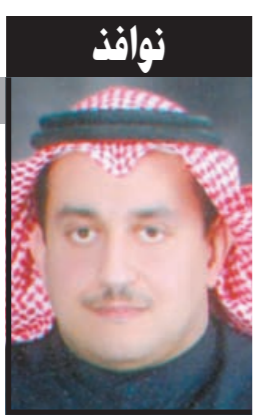
المعارضة اليوم أكرمها أهل الكويت بأن أعطوهم أغلبية مريحة في مجلس الأمة بعد أن حملت بشكل خاص جدا لواء معارضة فساد الذمم المالية ومعارضة ازدراء شرائح المجتمع في بعض القنوات الفضائية. هاتان القضيتان كانتا حصان طروادة الذي حمل قوى المعارضة للفوز بهذه الأغلبية، فازدراء بعض شرائح المجتمع أزعج قبائلنا وجعلهم يحملون الحكومة ما لا تحتمل لأن يدها مغلوله، فعندما يخرج أحدهم ويتجه من خلال قناة فضائية مرجعها قانون المرئي والمسجوع فإن الحكومة لا تستطيع التعامل مع هذا الخروج إلا من خلال القانون وحصر دورها بإحالة هذا الخروج للقضاء وهذا ما قامت به وهذا أقصى ما

بيدها. والوضع نفسه ولكن في قضية أخرى وهي الرشوة وما سمي بالقبضة تلك القضية التي أشغلت الناس حتى وصلت بهم لاحتحام المجلس وما تبعه من تداعيات وتاجيح للشارع، وما كان بيد الحكومة أكثر مما حدث، حيث قامت البنوك التي شعرت بأن هناك تضخما في بعض الحسابات بإحالة أمرها إلى النيابة العامة استنادا إلى قانون غسيل الأموال، فالحكومة لا تملك الأحقية بالتدخل في أعمال البنوك ولا بأعمال القضاء. وعلى الرغم من هذه الحقيقة الثابتة إلا أن بعض قوى المعارضة راحت تؤجج وتحشد على الحكومة ونجحت في ذلك نجاحا منقطع النظير، ويأتي هذا على الرغم من أن حل القضيتين والتمثيل في مشروعين لقانونين قدمتهما الحكومة السابقة وموجودين في أدرار مجلس الأمة منذ يونيو أو يوليو الماضي ولكن أقلية الأمس لم تلتفت إليهما وفصلت السير في اتجاه الاستجابات العقيمة للوصول إلى رحيل سمو رئيس مجلس الوزراء السابق، وهاهو قد رحل وهاهم يمثلون اليوم الأغلبية النيابية في المجلس فلم يبق لهم عذر ولا حجة لإنجاز هذين القانونين المهمين، وهما قانون الوحدة الوطنية وقانون مكافحة الفساد، بما يشمله من كشف للذمة المالية وحماية المبلغ والرشوة وما شابه، فقانون الوحدة الوطنية يجرم أي ازدراء لأي من شرائح المجتمع ويعاقب وسيلة الإعلام التي تبثت الإساءة بعقوبات الغلق والسجن وغرامات تصل إلى 100 ألف دينار وعند تطبيقه فإننا نكون أغلقنا بابا واسعنا من أبواب الفتن، وقانون مكافحة الفساد أيضا سيفلق بابا واسعنا من أبواب الفساد، ومن هنا نقول إن قوى المعارضة مطالبة اليوم بأن تقوم وعلى وجه السرعة بإقرار قانوني الوحدة الوطنية ومكافحة الفساد بل يجب أن يكونا أول قانونين يقرهما المجلس لتتحقق مصادقتهما في الحفاظ على شرائح المجتمع ومحاربة الفساد والفاستدين، فهل سيفعلون؟



نوافذ
nasser@behbehani.info

في الواقع أشك كثيرا لأنهم لو أرادوا لكانوا فعلوا ومنذ زمن بعيد ولكن وبما أننا على أعتاب مرحلة جديدة نتمنى أن يحدث ويجب على الكويتيين جميعا وخصوصا ممن خرجوا لساحة الإرادة معترضين على الفساد والقبضة أن يطالبوا المعارضة بإقرار القانون على وجه السرعة وكذلك يجب على كل الكويتيين الذين استاءوا من بعض الشاذين الذين يتعدون على بعض شرائح المجتمع ومعتقداتهم عليهم أن يطالبوا أيضا نوابهم بضرورة إقرار هذا القانون فهو أجدى وأنفع من المشاركة في مهرجان خطابي لسب الحكومة وتاجيح مشاعر الناس، فهل من مدكر؟



نوافذ
nasser@behbehani.info

من السابق لأوانه الحكم على مجلس الأمة، فأيا تكن التركيبة الحالية، فإن الشعب هو الذي اختارها، وهو من يتحمل مسؤولية الاختيار، وخصوصا في ظل خيط الديمقراطية الذي نحصر على ألا ينقطع بالشكوك والظنون. لقد شاركت مع جمعية الشفافية في متابعة الانتخابات، وكانت الأمور تسير على ما يرام، ولكن ثمة بوادر غير جيدة تظهر من بعض النواب، سواء الجدد أو القدامى، بعد إعلان النتائج وتمثلت في تصعيد لهجة الخطاب البرلماني منذ الآن، وهذا يعكس حالة شخصية بالدرجة الأولى، أي أن هناك نبينا مسبقا في نفوس هؤلاء النواب وما صدقوا أنهم وصلوا حتى بدأوا مشروع التازيم.

ولا نود أن نقع في دائرة «شخصنة» الحالة، وبالتأكيد الأفضل أن نتحدث عن الموضوع كحالة برلمانية، وليست حالة فردية، ولكن هذا يعد هروبا من مواجهة الحقيقة، فلو تابعت التصريحات الحادة التي أدلى بها بعض النواب الذين استبقوا حتى انعقاد الجلسات، نجد أنهم ممن لهم مواقف مع الحكومة السابقة، وهذا مؤشر غير جيد، إذ يفترض أن تكون الأولوية للتهنئة، وليس التصعيد، وحتى لو كان عند النائب برنامج عمل معين، وهذا من حقه، بل وهو الصحيح، فإن هذا لا يعني أن يستلم من جيب «أجندته»، كما لو كان سيفا ظل يسنه طوال فترة الانتخابات الماضية.

● ما يفرض في هذا البرلمان الجديد هو دخول مجموعة شبابية تحمل رؤى متجددة، ومعروف ان تمثيل جيل الشباب في المجلس ظل ضعيفا على مدى سنوات طويلة، فالشباب هم من كان يوصل النواب الى كرسي المجلس، ليقوم هذا النائب بخدمة شريحة أخرى، وكل ما تأمله ألا ينجرف الشباب في تيارات العمل السياسي الجارف، وألا يتمكن «المحترفون» من سحب هؤلاء الهواة الطامحين إلى.. «برلمانهم».

يا وزير التربية الجديد هم رجال الكويت في المستقبل، ونحن نعددهم اليوم ليكونوا كذلك غدا، لكن للأسف أصبحوا كثران في مختبر تجارب المناهج بوزارتكم المقصرة بحقهم. ● مسك الختام: للعلم يا معالي الوزير انه في ظل هذه الأزمة التربوية ارتفعت بورصة المدارس الخاصة وكذلك ارتفعت اجرة المدرس الخصوصي فأصبحت ساعته بعشرة دناتير وهل هذا يعني دفع الحكومة تلقائيا أو عن طريق التجار الى خصخصة التعليم في الكويت وبالتالي خصخصة الطوائف والعلاقات ثم نستعد في يوم ما في المستقبل حرب اهلية؟ ولكن من باب «الوقاية خير من العلاج» ليكن تعليمنا واحدا ومشتركا وتحت راية الكويت وقائما على منهج الامارات العربية المتحدة وهذا لا يعني أنه عيب أو حرام فهو الحل الوحيد لمن يريد الحل ومن لديه موال آخر فعليه أن ينكره وينكر أن أبناءنا استفادوا منه في فترة ما بعد الغزو الغاشم دون أي مشاكل تذكر.

بالفطرة أو أنه لا يملك علما في عالم صنع القرار وهذا يعني أن رأس الهرم تم وضعه في الوزارة تحت مظلة القرار السياسي أو بمعنى آخر تحت مظلة الصراع السياسي الذي يشع نوره من قاعة عبدالله السالم وهذا الصراع من إيجابياته دخول المستشارين العرب المنتهية صلاحياتهم على الخط التربوي الكويتي وكذلك المراكز الأميركية والاوربية المزعومة، فدمرت المناهج التعليمية في الكويت دمارا شاملا وفي النهاية النتيجة واحدة وهي أن نسبة النجاح 42% وهذه هي الكارثة التي أشرت إليها قبل حوالي عامين. إذن ما الحل؟

الحل بسيط وسهل ومجرب وناجح وغير مكلف وجاهز ولا يحتاج الى مستشارين ولا الى مال ولن يدخل وزارة التربية في أي مشكلة قائمة وهو العودة مرة أخرى الى اقرار منهج دولة الامارات العربية المتحدة واعتماده في جميع المراحل الدراسية عندنا وكفانا تجارب مناهج على حساب مستقبل أبنائنا، فأبناؤنا

قبل عامين رأيت أن التعليم في الكويت في حالة انحدار وقد يصل الى حد الكارثة فنشرت مقالا تحت عنوان «كارثة المناهج التعليمية» وجاءني الرد من وزارة التربية بأن الوزارة أعدت هذه المناهج وفق دراسات متخصصة من قبل المركز الفلاني في أميركا والمركز الفلاني في أوروبا، ولا أعلم ان كان لدينا تربويون متخصصون في إعداد هذه المناهج، والحقيقة أن المناهج العربية لا تحتاج إلى أن نستشير الغرباء فيها أو أننا فحاة نرفعها إلى حد مناهج الدول المتقدمة، فالفكر التربوي الكويتي بنظر صانع القرار بعد الكم الهائل من الخريجين طوال هذه السنين إما أن يكون غير موثوق به أو أنه غير مؤهل لبناء المناهج من جديد في مدارس الكويت، فذهب الرأي إلى صنع المناهج خارج الكويت أو انه تم الاستعانة بخبرات عربية غير مؤهلة لاعتماد هذه المناهج وهذا يشير الى ان الخلل يكمن في عقلية المسؤولين عن الوزارة وخصوصا عندما يكون بعضهم غير قيادي



جوهر الحديث
alnomasq8@hotmail.com

فحتى دول الغرب التي تؤيد المبادرة العربية قالت كلمة الحق، ولكن ليس من أجل سواد عيون السوريين وإنما لمصالح خاصة بهم.. ومن أصدرها الفيتو ضد المبادرة لم يفعلوا ذلك إكراما للأسد وإنما لمصالح ونتاج رشاوى ولمصالح إقليمية ودولية ونفطية وتجارية. لك الله يا شعب سورية العظيم، إن شاء الله النصر آت لا محالة، ولكن عليك أن تعي الدرس جيدا وألا تذهب دماء الشهداء سدى بل يجب محاسبة كل أعداء الإنسانية، وعلى العرب أن يتخذوا موقفا حازما من روسيا والصين وفرض مقاطعة معهما، لنرد بشكل عملي على محاولتهما النيل من كرامتنا على صخرة الواقع في سورية، وحتى لا توجه إلينا صفعات جديدة ربما تكون أشد وأعمق في المستقبل.